

أدعياء المهدويّة

Daleel

Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

سلسلة إصدارات مؤسسة الدليل | 4

سلسلة إصدارات مؤسسة الدليل 4

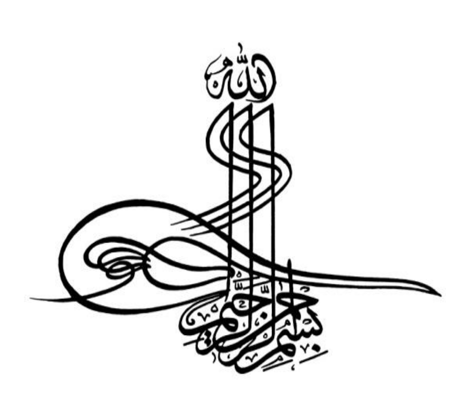
أدعياء المهدويّة



http://aldaleel-inst.com
www.facebook.com/aldaleel.inst



شبكة الفكر
alfeker.net



هويّة الكراس

اسم الكراسة: أدعياء المهدوية

المؤلّف: الدكتور عدنان هاشم

المراجعة العلميّة: المجلس العلميّ في مؤسّسة الدليل

التقويم اللغويّ: علي گيم

تصميم الغلاف: محمدحسن آزادگان

الإخراج الفنّيّ :فاضل السوداني

الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

http://aldaleel-inst.com
www.facebook.com/aldaleel.inst

كلمة المؤسّسة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام أبي القاسم محمّدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وبعد.

تعدّ المنظومة الفكريّة العقديّة من أهمّ دعائم شخصيّة الإنسان وتميّزه البشريّ؛ فهي الّتي تحدّد نظرته العامّة للكون وعلاقته به، ولها تأثيرٌ مباشرٌ على مساره السلوكيّ وعلى طبيعة تعاطيه مع محيطه ونمط الحياة الّتي يعيشها، هٰذا على صعيد الفرد، وأمّا على صعيد المجتمع فإنّ المنظومة الفكريّة العقديّة تنعكس على مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع، كما أنّها تحدّد نوع النظم (السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة) الّتي تحكم تلك العلاقات .

وعلى هذا فالمنظومة الفكريّة والعقديّة تتحكّم بمصير الإنسان، فإمّا أن تصنع له سعادةً واستقرارًا وحياةً كريمةً، وإمّا أن تغرقه في شقاءٍ وفوضى وإذلالٍ.

فينبغي للإنسان أن يعتني بعقيدته، وأن يَطمئنّ لسلامتها من الانحراف والتشويه ، وأن يبادر لمعالجة ما يشوبها بسبب الشبهات.

واليوم وفي ظلّ الظروف الراهنة الّتي يعيشها العالم الإسلاميّ بشكلٍ عامٍّ ، وبلدنا العراق العزيز بشكل خاصٍّ ، ندرك أنّ هناك تهديدًا كبيرًا للفكر والعقيدة الاسلاميّة الحقّة ومن دوائر مختلفةٍ، ونستشعر حاجة مجتمعنا الماسّة والملحة لبيان معالم العقيدة الصحيحة، ورفع الشبهات الّتي ألبست على بعض الناس عقائدهم.

من هنا جاء مشروع **مؤسّسة الدليل للبحوث والدراسات العقديّة** التابعة للعتبة الحسينيّة المقدّسة؛ تلبيّة لهٰذه الحاجة، وليحمل على عاتقه مسؤوليّة التصدّي لدفع الشبهات والتأكيد على العقائد الحقّة بالوسائل والامكانيات المتاحة؛ وذٰلك للمساهمة في سدّ الفراغ الفكريّ العقديّ الّذي يعاني منه المجتمع.

ومن أبرز تلك الوسائل المعتمدة في مشروعنا أسلوب البحث وفق رؤيةٍ علميّةٍ موضوعيّةٍ، وبخطابٍ سلسٍ شيّقٍ يتناغم مع أغلب شرائح المجتمع ، فكان قرار المجلس العلميّ الموقّر في المؤسّسة إطلاق مشروع سلسلة الكراسة العقدية وهي مؤلّفاتٌ موجزةٌ في شكلها وحجمها، كبيرةٌ في مضمونها وأهدافها؛ لمعالجة موضوعاتٍ محدّدةٍ وحسب الحاجة الفعليّة.

وبما أنّنا نعيش أيام الغيبة الكبرى لإمامنا المهديّ المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف، الّتي أخبر عنها رسول الله صلّى الله عليه وآله ، فعن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : «المهديّ من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقًا وخلقًا، تكون به غيبةٌ

وحيرةٌ تضلّ فيها الأمم، ثمّ يقبل كالشهاب الثاقب يملأها عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا»[1] .

وحيث ظهرت في الآونة الأخير الكثير من الحركات الّتي تدعي انتسابها إلى هٰذه العقيدة الراسخة؛ لاستغلال الناس وإضلالهم عنه عليه السلام جاءت كراسة (أدعياء المهدويّة)؛ لتكون منبّهًا لهم على ذٰلك.

وأخيرًا وليس آخرًا تشكر مؤسّسة الدليل مسؤول وحدة الفكر الإمامي فيها الشيخ الدكتور **عدنان هاشم**؛ لما بذله من جهدٍ قيّمٍ في كتابة هٰذا البحث، ونرجو له التوفيق والسداد، والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله الطيّبين الطاهرين.

---

1 ـ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، ص 286 .

المقدّمة

لا شكّ أنّ أبرز قضيّتين كثر أدعياؤهما في الساحة الإنسانيّة قضيّتا النبوّة والمهدويّة، وهٰذا يرجع لعوامل عديدةٍ، نفسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ، ودخل اليوم عامل المخابرات الدوليّة.

والخطير في الأمر ليس في المدّعي بقدر ما هو في التابع والمقتنع والمناصر؛ لأنّ لازم أن يكون للمدّعي تابعين هو الفتنة والصراع واختلال الأمن وغير ذٰلك. فربّ فكرةٍ تجسّدت في أرض الواقع من خلال المؤمنين بها، ثمّ يتحوّل المؤمنون بها إلى أنصارٍ ثمّ إلى جماعةٍ وربّما إلى دولةٍ، ودونك الوهابيّة وغيرها مثلًا.

ولا أحد يستطيع أن يوقف شلّال الأفكار في عقول البشر، لٰكنّ المهمّ هو أن توضع هٰذه الأفكار في الميزان، أي ميزان العقل والمنطق

والشرع؛ لتخرج إلى الواقع نورًا وحضارةً وتقدّمًا وإيمانًا ورقيًّا أخلاقيًّا.

واليوم تواجه عقيدة المهدويّة والانتظار تيّارًا من الانحراف والخرافة يقوده الجهل والتآمر والتكالب على الدنيا من أناسٍ باعوا دينهم بدنياهم، وربّما كانوا أداةً للدوائر الاستخباريّة الأجنبيّة، وغرضهم التلبيس على الناس وحرف الشريعة؛ ممّا يستدعي الوقوف بحزمٍ لكشف الزيف والمدّعيات، فكانت هٰذه الكرّاسة الّتي تتناول بشكلٍ بسيطٍ أدعياء المهدويّة ومدّعياتهم، فتناولنا نماذج من الأدعياء في عصر الغيبة الصغرى، ثمّ عطفنا على ذٰلك بذكر نموذجٍ واحدٍ من الأدعياء في عصر الغيبة الكبرى؛ لكونه موردًا لفتنةٍ معاصرةٍ. ومراعاةً لحجم البحث قمنا ببيان الخرافات الّتي ينفذون من خلالها إلى المجتمع من ادّعاء المعاجز والأحلام والاستخارات، وأخيرًا أوضحنا حقيقة الرواية الّتي يطلقون عليها رواية الوصيّة.

والمقصود بمصطلح أدعياء المهدوية في هٰذا البحث تلك الظاهرة الشاملة لمنتحلي شخصيّة الإمام الغائب عليه السلام، أو انتحال شخصيّات عصر الظهور، أو ادّعاء الوكالة عن الإمام واللقاء به.

نساله ـ تعالى ـ أن يكون بحثنا هٰذا نافعًا لمن يريد سلوك طريق الحقيقة والصواب.

رسوخ العقيدة المهدويّة

العقيدة المهدويّة من العقائد الأصيلة في الإسلام، ولا خلاف بين المذاهب الإسلاميّة في أصل ثبوتها، لا سيّما في مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فإنّ القضيّة فيها أوضح من الشمس في رابعة النهار.

وأمّا في بقيّة المذاهب المعروفة، فالّذي يراجع كتب علمائهم في هٰذا المجال يجد بوضوحٍ هٰذه القضيّة وأنّها من المسلّمات عندهم[1].

1ـ راجع مثلًا: ابن ماجة، عبدالله محمد بن يزيد القزوينيّ، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 2، ص 1366؛ ابن عربيٍّ، الفتوحات المكّيّة، ج 3، ص 327؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدّمة ابن خلدون، ص 251؛ ابن حجرٍ الهيتميّ، أحمد، الصواعق المحرقة، ج 1، ص473.

ونشير إلى ضرورة مراجعة موسوعة الإمام المهديّ الّتي جمعت بحوثًا ورسائل من مؤلّفات علماء مدرسة أهل السنّة حول المهديّ والمهدويّة، رتّبها مهدي فقيه إيماني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة، أصفهان ـ إيران.

أدعياء المهدويّة

إنّ أدعياء المهدويّة على أصنافٍ، فمنهم من يدّعي أنّه شخص الأمام المهديّ عليه السلام ، ومنهم من يدّعي النيابة عنه، ومنهم من يدّعي أمورًا مرتبطةً بالإمام والظهور. فليس المقصود بالمصطلح خصوص تناول قضيّة الغيبة وتفاصيلها، ولا دراسة من يدّعي أنّه شخص الإمام، بل أعمّ من ذٰلك.

ويجمع هٰؤلاء الأدعياء شيءٌ واحدٌ، وهو اتّباع أساليب التدليس والخداع؛ لتمرير ادّعاءاتهم على بسطاء الناس، مثل الاعتماد على الخرافة لجلب الأنصار، والاستناد إلى أمورٍ ليس من شأنها كشف الواقع، كالخيرة والرؤى والأحلام.

إنّ الادّعاءات كثيرةٌ في كلّ قضيّةٍ، ولا سيّما القضايا الدينيّة والسياسيّة المهمّة؛ فينبغي على الإنسان تحصين نفسه من الوقوع في المزالق والمتاهات، وعليه أن يفحص كلّ دعوةٍ، سياسيّةً كانت أم دينيّةً أم علميّةً، ويضعها في ميزان العقل والمنطق؛ لئلّا يكون إمّعةً ينعق مع كلّ ناعقٍ! كما قال أمير المؤمنين عليه السلام عندما قسّم الناس: «الناس ثلاثةٌ: عالمٌ ربّانيٌّ، ومتعلّمٌ على سبيل نجاةٍ، وهمجٌ رعاعٌ

أتباع كلّ ناعقٍ، لم يستضيئوا بنور العلم فيهتـدوا، ولـم يلجـؤوا إلى ركنٍ وثيقٍ فينجوا»[1].

خرافات أدعياء الغيبة الصغرى

سوف نتطرّق في هٰذه الفقرة إلى الخرافات الّتي نادى بها أدعياء المهدويّة، وقد أتت ضمن النماذج الانحرافيّة الّتي ذكرها الشيخ الطوسيّ رحمه الله في كتاب (الغيبة)[2]؛ وأردنا بذٰلك أن يعرف القارئ العزيز أنّ أدعياء المهدويّة ليسوا ظاهرةً جديدةً، بل كانوا موجودين منذ ابتداء الغيبة الكبرى، وهم يروّجون الخرافات ذاتها أو ما هو قريبٌ منها، وسوف نذكر منهم أربعة نماذج فقط.

أوّلًا: الشريعيّ

جاء في كتاب (الغيبة): «أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ التَّلَّعُكْبَرِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ: كَانَ الشَّرِيعِيُّ يُكَنَّى بِأَبِي مُحَمَّدٍ. قَالَ

1ـ ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول، ص169.

2ـ هناك أيضًا مدّعيان ورد اسمهما في (بحار الأنوار) وهما: الباقطانيّ وإسحاق الأحمر، لٰكن يبدو أنّهما ادّعيا النيابة كذبًا، دون أن يرافق ذلك ادّعاءاتٌ خرافيّةٌ أخرى. [راجع: بحار الأنوار، ج 51، ص 300 وما بعدها]

هَارُونُ وَأَظُنُّ اسْمَهُ كَانَ الْحَسَنَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَعْدَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنِ ادَّعَى مَقَامًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهُ، وَكَذَبَ عَلَى اللهِ وَعَلَى حُجَجِهِ، وَنَسَبَ إِلَيْهِمْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِمْ، وَمَا هُمْ مِنْهُ بِرَاءٌ، فَلَعَنَتْهُ الشِّيعَةُ وَتَبَرَّأَتْ مِنْهُ، وَخَرَجَ تَوْقِيعُ الْإِمَامِ عليه السلام بِلَعْنِهِ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ. قَالَ هَارُونُ: ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ. قَالَ: وَكُلُّ هٰؤُلَاءِ الْمُدَّعِينَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذِبُهُمْ أَوَّلًا عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنَّهُمْ وُكَلَاؤُهُ، فَيَدْعُونَ الضَّعَفَةَ بِهٰذا الْقَوْلِ إِلَى مُوَالاتِهِمْ، ثُمَّ يَتَرَقَّى [الْأَمْرُ] بِهِمْ إِلَى قَوْلِ الْحَلَّاجِيَّةِ كَمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ الشَّلْمَغَانِي وَنُظَرَائِهِ، عَلَيْهِمْ جَمِيعًا لَعَائِنُ اللهِ»[1].

نلاحظ أنّ هٰذا المدّعي كان من أصحاب الإمامين عليٍّ الهادي والحسن العسكريّ عليهما السلام، لٰكنّه انحرف عن أمرهما.

وبشكلٍ عامٍّ يبدأ الادّعاء منذ اللحظة الّتي يدّعي فيها الوكالة أوّلًا عن الإمام، ويتطوّر الأمر عند بعضهم فيدّعي أنّه هو المهديّ، وفي أثناء كلّ ذٰلك يبتدع في الدين ما ليس فيه.

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 397.

ثانيًا: محمّد بن نصيرٍ النميريّ

قَالَ ابْنُ نُوحٍ: «أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ هِبَةُ اللَّهُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ النُّمَيْرِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو مُحَمَّدٍ ادَّعَى مَقَامَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّهُ صَاحِبُ إِمَامِ الزَّمَانِ، وَادَّعَى [لَهُ] الْبَابِيَّةَ، وَفَضَحَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ بِمَا ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالْجَهْلِ وَلَعْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ لَهُ، وَ تَبَرِّيهِ مِنْهُ وَاحْتِجَابِهِ عَنْهُ، وَادَّعَى ذٰلك الْأَمْرَ بَعْدَ الشَّرِيعِيِّ.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ الْأَنْبَارِيُّ: لَمَّا ظَهَرَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ بِمَا ظَهَرَ لَعَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، فَبَلَغَهُ ذٰلك، فَقَصَدَ أَبَا جَعْفَرٍ رضي الله عنه لِيَعْطِفَ بِقَلْبِهِ عَلَيْهِ أَوْ يَعْتَذِرَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَحَجَبَهُ وَرَدَّهُ خَائِبًا.

وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ النُّمَيْرِيُّ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ نَبِيٍّ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَرْسَلَهُ، وَكَانَ يَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ وَيَغْلُو فِي أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَيَقُولُ فِيهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَيَقُولُ بِالْإِبَاحَةِ لِلْمَحَارِمِ وَتَحْلِيلِ نِكَاحِ الرِّجَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»[1].

لعلّ محمّد بن نصيرٍ أوّل شخصٍ تجاوز جميع الخطوط الحمر في ادّعاءاته، وصولًا إلى الانحراف الأخلاقيّ الشنيع، ثمّ تأسّست بناءً

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 398.

على أفكاره جماعةٌ تسمّى (النميريّة) أو (النصيريّة)، ولم يفصّل الشيخ في الواقع مسألة النميريّ، بل اكتفى بالإجمال العنوانيّ من دعوى الربوبيّة والتناسخ وغيرها.

ثالثًا: أبو طاهرٍ محمّد بن عليّ بن بلالٍ

وقصّته معروفةٌ فيما جرى بينه وبين أبي جعفرٍ محمّد بن عثمان العمريّ رضي الله عنه وتمسّكه بالأموال الّتي كانت عنده للإمام، وامتناعه من تسليمها، وادّعائه أنّه الوكيل، حتّى تبرّأت الجماعة منه ولعنوه وخرج فيه من صاحب الزمان عليه السلام ما هو معروفٌ.

وَحَكَى أَبُو غَالِبٍ الزُّرَارِيُّ قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَاذِيُّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا قَدِ انْضَوَى إِلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ بَعْدَ مَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذٰلك وَصَارَ فِي جُمْلَتِنَا، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ السَّبَبِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ يَوْمًا وَعِنْدَهُ أَخُوهُ أَبُو الطَّيِّبِ، وَابْنُ حِرْزٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ د ِخَلَ الْغُلَامُ فَقَالَ: أَبُو جَعْفَرٍ الْعَمْرِيُّ عَلَى الْبَابِ، فَفَزِعَتِ الْجَمَاعَةُ لِذٰلك، وَأَنْكَرْتُهُ لِلْحَالِ الَّتِي كَانَتْ جَرَتْ، وَقَالَ: يَدْخُلُ، فَدَخَلَ أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه فَقَامَ لَهُ أَبُو طَاهِرٍ وَالْجَمَاعَةُ وَجَلَسَ فِي صَدْرِ

الْمَجْلِسِ، وَجَلَسَ أَبُو طَاهِرٍ كَالْجَالِسِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَمْهَلَهُمْ إِلَى أَنْ سَكَتُوا.

ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا طَاهِرٍ [نَشَدْتُكَ اللهَ أَوْ] نَشَدْتُكَ بِاللهِ أَلَمْ يَأْمُرْكَ صَاحِبُ الزَّمَانِ عليه السلام بِحَمْلِ مَا عِنْدَكَ مِنَ الْمَالِ إِلَيَّ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. [فَنَهَضَ] أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه مُنْصَرِفًا، وَوَقَعَتْ عَلَى الْقَوْمِ سَكْتَةٌ، فَلَمَّا تَجَلَّتعَنْهُمْ، قَالَ لَهُ أَخُوهُ أَبُو الطَّيِّبِ: مِنْ أَيْنَ رَأَيْتَ صَاحِبَ الزَّمَانِ؟

فَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ: أَدْخَلَنِي أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه إِلَى بَعْضِ دُورِهِ، فَأَشْرَفَ عَلَيَّ مِنْ عُلُوِّ دَارِهِ، فَأَمَرَنِي بِحَمْلِ مَا عِنْدِي مِنَ الْمَالِ إِلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ أَبُو الطَّيِّبِ: وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ؟ قَالَ: [قَدْ] وَقَعَ عَلَيَّ مِنَ الْهَيْبَةِ لَهُ وَدَخَلَنِي مِنَ الرُّعْبِ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ عليه السلام. فَكَانَ هٰذا سَبَبَ انْقِطَاعِي عَنْهُ»[1].

إنّ المال يكاد يكون سببًا رئيسيًّا من أسباب الانحراف عن القول الحقّ في القضيّة المهدويّة، فالمدّعي حينما يرى تلك الأموال وتزوغ عينه، يفكّر في كيفيّة الاستحواذ عليها. وبما أنّ قضيّة المهديّ قضيّةٌ دينيّةٌ، فلا بدّ للمدّعي من أن يتشبّث بأمرٍ دينيٍّ، أي أن يؤطّر دعوته

1ـ الطوسي، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 399.

بإطارٍ دينيٍّ؛ لكي تكون مسموعةً من الناس، فلا طريق أمامه سوى الادّعاء الكاذب، فيدخل عالم الخرافة كي يقضم منه ما يشاء لما يشاء.

رابعًا: ابن أبي العزاقر

«أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نُوحٍ عَنْ أَبِي نَصْرٍ هِبَةِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَاتِبِ ابْنِ بِنْتِ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي جَعْفَرٍ الْعَمْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَتْنِي الْكَبِيرَةُ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ أَبِي جَعْفَرٍ الْعَمْرِيِّ رضي الله عنه قَالَتْ: كَانَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ أَبِي الْعَزَاقِرِ وَجِيهًا عِنْدَ بَنِي بِسْطَامَ[1].

وَذَاكَ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْقَاسِمِ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ـ كَانَ قَدْ جَعَلَ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ مَنْزِلَةً وَ جَاهًا، فَكَانَ عِنْدَ ارْتِدَادِهِ يَحْكِي كُلَّ كَذِبٍ وَبَلَاءٍ وَكُفْرٍ لِبَنِي بِسْطَامَ، وَيُسْنِدُهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ، فَيَقْبَلُونَهُ مِنْهُ وَيَأْخُذُونَهُ عَنْهُ، حَتَّى انْكَشَفَ ذٰلك لِأَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه فَأَنْكَرَهُ وَأَعْظَمَهُ وَنَهَى بَنِي بِسْطَامَ عَنْ كَلَامِهِ، وَأَمَرَهُمْ بِلَعْنِهِ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ، فَلَمْ يَنْتَهُوا وَأَقَامُوا عَلَى تَوَلِّيهِ. وَذَاكَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَهُمْ إِنَّنِي أَذَعْتُ السِّرَّ وَقَدْ أُخِذَ عَلَيَّ الْكِتْمَانُ، فَعُوقِبْت بِالْإِبْعَادِ بَعْدَ

1ـ أسرةٌ شيعيّةٌ معروفةٌ آنذاك.

الاِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عَظِيمٌ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ مُؤْمِنٌ مُمْتَحَنٌ، فَيُؤَكِّدُ فِي نُفُوسِهِمْ عِظَمُ الْأَمْرِ وَجَلَالَتُهُ.

فَبَلَغَ ذٰلك أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه فَكَتَبَ إِلَى بَنِي بِسْطَامَ بِلَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِمَّنْ تَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلِّيهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِمْ أَظْهَرُوهُ عَلَيْهِ فَبَكَى بُكاءً عَظِيمًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لِهٰذا الْقَوْلِ بَاطِنًا عَظِيمًا وَهُوَ أَنَّ اللَّعْنَةَ الْإِبْعَادُ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ لَعَنَهُ اللهُ أَيْ بَاعَدَهُ اللهُ عَنِ الْعَذَابِ وَالنَّارِ، وَالْآنَ قَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَتِي وَمَرَّغَ خَدَّيْهِ عَلَى التُّرَابِ، وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْكِتْمَانِ لِهٰذا الْأَمْرِ... ثُمَّ ظَهَرَ التَّوْقِيعُ مِنْ صَاحِبِ الزَّمَانِ عليه السلام بِلَعْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [أَبِي الْعَزَاقِرِ] وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِمَّنْ تَابَعَهُ وَشَايَعَهُ وَرَضِيَ بِقَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلِّيهِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهٰذا التَّوْقِيعِ»[1].

الوسائل الخرافيّة في إثبات ادّعاءات المهدويّة

نرى اليوم ونعايش مدّعياتٍ كثيرةً حول القضيّة المهدويّة، ولا نريد استقصاء المدّعين والمدّعيات؛ لأنّه يخرج عن أهداف هٰذه الكرّاسة المختصرة، غير أنّ ذٰلك لا يمنع أن نذكر بعض من ادّعى ما

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 403.

يخالف العقل والنقل، إذ يدّعي أحدهم اليوم أنّه اليمانيّ، وأنّـه ابـن الإمام المهديّ المنتظر، ولا ندري ما سـيدّعيه في قـادم الأيّـام. وقـد استخدم كسابقيه الخرافة من أجل إيهام الناس بدعوته؛ إذ لا بدّ له من وسائل كي يصـدّقه النـاس، وسـوف نتطـرّق بشـكلٍ مجمـلٍ لهٰـذه الوسائل، وهدفنا هو تنبيه القارئ الكريم إلى أنّ هٰذه الوسائل تخالف العقل والنقل ومسلّمات المذهب والإسلام، وكما يلي:

أوّلًا: المعجزة

من أولى المدّعيات الّتي يبثها مثـل هٰـؤلاء ظهـور المعجـزة[1] على أيديهم، ومدّعي اليوم يقول إنّه جرت على يديه المعجزة[2]، فيا ترى ما هي معجزته؟

1ـ نشير باختصارٍ إلى أنّ المشهور في مصطلح المعجزة أنّه خـاصٌّ بالأنبيـاء، أي أنّ المعجزة وصفٌ لخوارق العادات الّـتي تجـري على أيـدي الأنبيـاء، مثـل معجزة شقّ القمر أو إحياء الموتى. أمّا الكرامـة فـهي وصـفٌ لخـارق العـادة يجري للأولياء أو على أيديهم، كمـا في طعـام مـريم عليها السلام، وهنالـك فـروقٌ عديدةٌ بين المعجزة والكرامة ذكرت في المطوّلات.

2ـ لمراجعة المعاجز المدّعاة راجع: المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبـار الشكّ، ص84.

إنّ أوّل معجزةٍ ادّعاها من أجل إثبات أنّه اليمانيّ، وأنّه مرسلٌ من قبل الإمام الحجّة عليه السلام ، هي تصريحه بمعرفة قبر السيّدة الزهراء البتول عليها السلام ، فادّعى أنّ الإمام أخبره أنّ مدفنها الشريف ملاصقٌ لمدفن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، وأنّه مستعدٌّ للقسم على ذٰلك[1]!

1ـ وهذا نص الرسالة الموجودة على موقعهم الرسميّ:
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ربّ العالمين، مالك الملك، مجري الفلك، مسخّر الرياح، فالق الإصباح، ديّان الدين، ربّ العالمين. الحمد لله الّذي من خشيته ترعد السماء وسكّانها، وترجف الأرض وعمّارها، وتموج البحار ومن يسبح في غمراتها.
اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وعلى آل محمّدٍ الفلك الجارية في اللجج الغامرة، يأمن من ركبها، ويغرق من تركها، المتقدّم لهم مارقٌ، والمتأخّر عنهم زاهقٌ، واللازم لهم لاحقٌ.
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور:1]
طلبت من جماعةٍ من العلماء ممّن يتزعّمون الطائفة الشيعيّة أن يتقدّموا لطلب معجزةٍ وفق صيغة ذكرتها في الصحف الصادرة عن أنصار الإمام المهديّ عليه السلام، فلم يتقدّم أحدٌ منهم بطلب شيءٍ، ولهٰذا أمرني أبي الإمام المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ عليه السلام أبين شيء من موضعي منه عليه السلام، وهو أنّي وصيّه وأوّل من يحكم من ولده، وأنّي روضةٌ من رياض الجنة أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأوّل معجزةٍ أظهرها للمسلمين وللناس أجمعين هو أنّي أعـرف موضـع قـبر فاطمـة عليها السلام، بضـعة محمّـدٍ صلى الله عليه وآله، وجميـع المسـلمين مجمعـين على أنّ قـبر فاطمة عليها السلام مغيّبٌ لا يعلم موضعه إلّا الإمـام المهـديّ عليه السلام، وهـو أخـبرني بموضع قبر أمّي فاطمة عليها السلام، وموضع قـبر فاطمـة عليها السلام بجانـب قـبر الأمـام الحسن عليه السلام وملاصـقٌ له، وكـأنّ الأمـام الحسـن المجتـبى عليه السلام مـدفونٌ في حضن فاطمة عليها السلام، ومستعدٌّ أن أقسـم على مـا أقـول، والله على مـا أقـول شهيدٌ، ورسوله محمّدٌ صلى الله عليه وآله وعليٌّ عليه السلام الّذي دفـن فاطمـة عليها السلام، والحمـد لله وحده.

وكلّ من يدّعي الاتّصـال بالإمـام المهـديّ عليه السلام ولا يرجـع لي في كلّ صـغيرةٍ وكبـيرةٍ، كاذبٌ مفـترٍ على الله ورسـوله، ولا حـول ولا قـوّة إلّا بـالله العـليّ العظيم، والحمد لله وحده.

﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَك مِنْ الْأَرْض لِيُخْرِجُوك مِنْهَا وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافـك إِلَّا قَلِيلًا ۞ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُسُلِنَا ۞ وَلَا تَجِدُ لِسُـنَّتِنَا تَحْـوِيلًا﴾ [سورة الإسراء: 76 و77]

ملاحظةٌ: على كلّ مسلمٍ يقرأ هٰذه الورقة أن يقوم باستنسـاخها اثنـا عشـر نسخةً ويقوم بتوزيعها، وعلى من يتمكّـن من ترجمتهـا أن يترجمهـا إلى اللغـة الّتي يستطيع أن يترجمها لها.

بقيّـة آل محمّـدٍ عليهم السلام الـركن الشـديد أحمـد الحسـن وصيّ ورسـول الإمـام المهديّ عليه السلام إلى الناس أجمعين المؤيّد بجبرائيـل المسـدّد بميكائيـل المنصـور بإسرافيل ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ ۞ واللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

1 شوّال 1424هـ. ق

النقد

حاول هٰذا المدّعي التأثير على الناس من خلال التلاعب بعواطفهم؛ لمعرفته بحبّ الناس وتلهّفهم لمعرفة قبر السيّدة الزهراء عليها السلام. وما ادّعى أنّه معجزةٌ هو في الحقيقة خروجٌ عن تعريف المعجزة علميًّا؛ إذ إنّ تعريفها: أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدّي، مع عدم المعارضة[1]. فأيّ أمرٍ خرق العادة في مجرّد ادّعاءٍ كلّ أحدٍ يستطيع أن يدّعيه؟ فلم يحدث شيءٌ على أرض الواقع كتسبيح الحصى في يده أو شقّ القمر أو إحياء الموتى كما حصل ذٰلك على يد الأنبياء عليهم السلام.

أنّه قال أستطيع أن أقسم على هٰذه المعجزة، وهٰذا من الغرائب، فكيف يكون المدّعي هو صاحب اليمين؟! فالشرع يقول البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر.

[يلاحظ وجود أخطاءٍ لغويّةٍ وركّةٍ في النصّ، بيد أنّا أبقينا عليها كما هي ولم نتلاعب بها، ولا ندري كيف يكون وصيّ الإمام المهديّ عليه السلام جاهلًا بأبسط قواعد اللغة؟!]

http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra

https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg4

1ـ السبحانيّ، جعفرٌ، محاضراتٌ في الإلٰهيّات، ج 1، ص 11.

ادّعاؤه مخالفٌ للروايات الّتي تذكر أنّ الإمام الحسن عليه السلام دفن بعيدًا عن أمّه[1]، وأنّ المراد بأمّه في الروايات الّتي ذكرت أنّه دفن قرب أمّه فاطمة هو جدّته السيّدة فاطمة بنت أسدٍ رضي الله عنها [2].

إنّ هٰذا الادّعاء مطابقٌ لقول من يدّعي بأنّ مدفنها عليها السلام في البقيع؛ الأمر الّذي يجعله في دائرة الشكّ.

ثانيًا: المنامات

ادّعى أنّ هناك مئة شخصٍ رأوا الأئمّة عليهم السلام في المنام، وأخبروهم بضرورة تأييده ونصرته؛ ولذٰلك فإنّ أيّ شخصٍ يريد ذٰلك فما عليه إلّا أن يسأل الله بأن يريه حقيقة أمره في المنام[3].

1ـ انظر: الكلينيّ، محمّد بن يعقوب، الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على الحسين بن عليٍّ، ج 1، ص 292.

2ـ انظر: الراونديّ، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج 1، ص 242، وجاء فيها: «يا أخي احملني على سريري إلى قبر جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله، لأجدّد به عهدي، ثمّ ردّني إلى قبر جدّتي فاطمة بنت أسدٍ فادفني هناك».

3ـ انظر: العقيلي، ناظم، لعلّكم تهتدون، ص 7. وكذلك انظر: العقيليّ، ناظم، البلاغ المبين – الحلقة الثانية – (الرؤيا حجّةٌ)، وهو كتابٌ يقع في 40 صفحةً يسرد المؤلّف فيه أسماء (رجالٍ ونساءٍ) ادّعوا أنّهم رأوا رؤًى تأمرهم أو تبشّرهم باتّباع هذا المدّعي وأنّه اليمانيّ. وكذلك انظر: أبو رغيف، علي،

النقد

إنّ أدعاءه بوجود مئة نفرٍ رأوا هٰـذه المنامـات بحاجـةٍ إلى دليـلٍ، وبحاجةٍ إلى أن نرى كلّ واحدٍ منهم ونطمئنّ بوجـودهم، هٰـذا فضـلًا عن أنّه لو كانوا ألف شخصٍ فلا قيمة لمناماتهم؛ لعدم حجّيّـة هٰـذه المنامات عقلًا وشرعًا.

لا مجال في الأمور الاعتقاديّة للاسـتدلال بالمنـام؛ لأنّ الاعتقـاد ينبغي أن يكون عن يقينٍ تامٍّ، والمنام لا يوفّر حتّى الاطمئنان، فضلًا عن اليقين، فالمنام في نظريّة المعرفة ليس من أدوات معرفة الحقيقة والواقع.

إنّ الرؤيا والمنام طرقٌ لمعرفة الحقيقـة مختصّـةٌ بالأنبيـاء والأئمّـة المعصومين عليهم السلام، فالأنبياء رؤياهم وحيٌّ[1]، وهٰذا ما صرّح به القرآن الكريم، كما قال تعالى:

الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 57 ـ 63. وكذلك انظـر: المغـربيّ، توفيـق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.

1ـ روى الشيخ الطوسيّ رحمه الله قال: «حدّثنا ابن الصلت، قال: أخبرنا ابن عقـدة، قال: أخبرنا عليّ بن محمّدٍ الحسينيّ، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا عبيد الله بن عليٍّ، قال: حدّثنا عليّ بن موسى، عن أبيـه، عـن

﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي القُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾[1].

﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾[2].

﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[3].

فالمعصومون محدّثون ومناماتهم واقعيّةٌ، أمّا بقيّة الناس فمناماتهم تقسّم إلى عدّة أقسامٍ؛ لذا جاء في الرواية عن بريد بن معاوية العجليّ، قال: «كان حمزة بن عمارة الزبيديّ ـ لعنه الله ـ

جدّه، عن آبائه، عن عليٍّ عليه السلام قال: رؤيا الأنبياء وحيٌ». [الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الأمالي، ص 338، المجلس 12، ح 29.

1ـ سورة الإسراء: 60.

2ـ سورة الصافّات: 104 و105.

3ـ سورة الفتح: 27.

يقول لأصحابه: إنّ أبا جعفرٍ عليه السلام يأتيني في كلّ ليلةٍ، ولا يزال إنسانٌ يزعم أنّه قد أراه أيّاه، فقدّر لي أني لقيت أبا جعفرٍ عليه السلام فحدّثته بما يقول حمزة، فقال: كذب عليه لعنة الله! ما يقدر الشيطان أن يتمثّل في صورة نبيٍّ ولا وصيّ نبيٍّ»[1].

ثالثًا: الاستخارة

فقد أحال كلّ من يسأله عن دعوته إلى الاستخارة، فيقول للسائل استخر الله في قضيّتي! فهو يعدّ الاستخارة من طرق معرفة الحق والواقع[2].

النقد

إنّ الاستخارة من الأمور المتّفق عليها بين المذاهب مطلقًا[3]، ولٰكنّ مورد الاستخارة في الأمور الحياتيّة الّتي يتحيّر فيها الإنسان،

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّيّ)، ص 304.

2ـ انظر: أبو رغيفٍ، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 65؛ المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.

3ـ متّفقٌ عليها بشكلٍ عامٍّ، وإلّا فإن هناك اختلافًا في التفاصيل والكيفيّات، ولكنّهم مجمعون على أنّها للأمور الدنيويّة.

دون الموضوعات الدينيّة في الإسلام سواءٌ العقديّة أو الشرعيّة، فإنّه لا مجال للخيرة فيها، فلا يستخير المؤمن أيصلّي أم لا؟! ولا يستخير لتحديد موضع القبلة، أو لصيام شهر رمضان وغير ذٰلك، هٰذا في الأمور الفرعيّة.

وأمّا في الأمور العقديّة، فليس من حقّه أن يستخير على التوحيد أو الشرك، ولا في أن يؤمن بالنبيّ محمّدٍ ﷺ أو لا يؤمن، أو في أن يتّبع وصيّه أمير المؤمنين عليه السلام من بعده أو لا يتّبعه. والقضية المهدويّة وكلّ قضيّةٍ ذات شأنٍ عقديٍّ لا يجوز أن يستخير فيها المؤمن، فلا يجوز أن يستخير للتعرّف على شخص الإمام المهديّ عليه السلام لو شكّ فيه مثلًا، بل لا يوجد موضوع للاستخارة هنا، وحتّى مشركو قريش لم يلجؤوا إلى الاستخارة في نبوّة النبيّ الأعظم ﷺ، رغم أنّهم كانوا يعملون بها في الجاهليّة؛ لأنّهم علموا أنّ هٰذه القضيّة ليست قابلةً للاستخارة، فما الاستخارة في واقعها إلّا دعاءٌ وطلبٌ للخير من الله في أمرٍ معيّنٍ؛ ولذا لا تعدّ الاستخارة من طرق الوصول إلى المعرفة في نظريّة المعرفة[1].

1ـ لمزيدٍ من التفاصيل حول ذٰلك راجع: نظريّة المعرفة والمنهج العقليّ، الدكتور أيمن المصري، ص 19؛ السبحاني، جعفر، بقلم: حسن محمد مكي العاملي،

رابعًا: رواية المهديّين

من الأساليب الّتي سلكها مـدّعو المهدويّـة أسـلوب الاسـتدلال بالروايات الضعيفة والغريبة، الّتي لـم يعتمـد عليهـا العلمـاء، ولا تصمد أمام التحقيـق السـنديّ والدلاليّ. ومنهـا هٰـذه الروايـة الّـتي يطلقون عليها (رواية الوصيّة) الّتي ذكرهـا الشـيخ الطـوسي رحمه الله في كتاب (الغيبة).

وهي ضمن ما يعرف بـ (روايات الآحاد) الّتي لا تفيد إلّا الظنّ[1]، في مقابل الروايات المتواترة الّتي تفيد اليقين. ويؤخذ بروايات الآحاد إذا أفادت الظنّ في فروع الدين والمسائل الشرعيّة، ولا يأخذون بهـا في المسائل العقديّة؛ إذ إنّ العقيدة تتطلّب القطع واليقين[2].

نظريّة المعرفة، ص 136 وما بعدها.

1ـ تقرّر في علم أصول الفقه أنّه ينبغي أن يكون الظـنّ قـد قامـت الحجّـة على اعتباره، وإلّا فإنّ الظنّ بما هو ظنٌّ لا اعتبار له.

2 ـ انظر: الآخوند الخراسانيّ، محمدكاظم، كفاية الأصول، ص 329؛ النـائينيّ، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقيّ، تحقيق: رحمة الله الأراكي، ج 3، ص 324.

متن الرواية

روى الشيخ الطوسيّ رحمه الله في (الغيبة): أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُفْيَانَ الْبَزَوْفَرِيِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سِنَانٍ الْمَوْصِلِيِّ الْعَدْلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِصْرِيِ عَنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ الْبَاقِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِي الثَّفِنَاتِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ الزَّكِيِّ الشَّهِيدِ عَنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَفَاتُهُ لِعَلِيٍّ عليه السلام: يَا أَبَا الْحَسَنِ، أَحْضِرْ صَحِيفَةً وَ دَوَاةً، فَأَمْلَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَصِيَّتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى هٰذا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: يَا عَلِيُّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا وَمِنْ بَعْدِهِمْ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا، فَأَنْتَ يَا عَلِيُّ أَوَّلُ الاِثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا، سَمَّاكَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِي سَمَائِهِ عَلِيًّا الْمُرْتَضَى وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالصِّدِّيقَ الْأَكْبَرَ وَالْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ وَالْمَأْمُونَ وَالْمَهْدِيَّ فَلَا تَصِحُّ هٰذه الْأَسْمَاءُ لِأَحَدٍ غَيْرِكَ يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَصِيِّي عَلَى أَهْلِ بَيْتِي حَيِّهِمْ وَمَيِّتِهِمْ، وَعَلَى نِسَائِي فَمَنْ ثَبَّتَّهَا لَقِيَتْنِي

غَدًا وَمَنْ طَلَّقْتَهَا، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهَا، لَمْ تَرَنِي وَلَمْ أَرَهَا فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ، وَأَنْتَ خَلِيفَتِي عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي.

فَإِذَا حَضَرَتْكَ الْوَفَاةُ فَسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِيَ الْحَسَنِ الْبَرِّ الْوَصُولِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِيَ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ الزَّكِيِّ الْمَقْتُولِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ ذِي الثَّفِنَاتِ عَلِيٍّ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُوسَى الْكَاظِمِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيٍّ الرِّضَا، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الثِّقَةِ التَّقِيِّ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيٍّ النَّاصِحِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ الْفَاضِلِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَحْفَظِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام، فَذٰلك اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا (فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ) فَلْيُسَلِّمْهَا

إِلَى ابْنِهِ أَوَّلِ الْمُقَرَّبِينَ لَهُ، ثَلَاثَةُ أَسَامِيَ اسْمٌ كَاسْمِي وَاسْمِ أَبِي، وَهُوَ عَبْدُ اللهِ وَأَحْمَدُ، وَالِاسْمُ الثَّالِثُ الْمَهْدِيُّ هُوَ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ[1].

النقد

سند الرواية [2]

لا يخفى أنّ الدراسات الحوزويّة دراساتٌ تخصّصيّةٌ جدًّا، ولا يخوض في الروايات والاستدلال بها والنقض عليها إلّا أصحاب التخصّص في هٰذا المجال. وهٰذه الرواية طبقًا لأصول علم الرجال في غاية الضعف، وكون الرواية مذكورةً من قبل عالمٍ كبيرٍ كالشيخ الطوسيّ لا يدلّ على صحّتها واعتبارها ، فهٰذه كتب الحديث لدينا مملوءةٌ بالروايات، فهل نأخذ بها كلّها؟! أو نأخذ بسياقاتٍ معرفيّةٍ وعلميّةٍ ذات طابعٍ رصينٍ في التخصّص، وقنواتٍ تسير فيها الرواية؛ وصولًا للحكم عليها بالصحّة والاعتبار من عدمه؟

1ـ الطوسيّ، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 150 و151.

2 ـ سند الرواية مصطلحٌ تخصّصيٌّ يشير إلى التحقيق الرجاليّ، أي دراسة الرجال الّذين رووا الرواية، والعلم الّذي يدرس أسانيد الروايات هو علم الرجال.

وإذا كان كلّ أحدٍ يقرأ روايةً كي يتديّن وفق مفادها، فلنغلق إذن باب الاجتهاد والعلم، ونقتصر على القراءة السطحيّة، وهكذا بالنسبة للطبّ، فليرجع كلّ واحدٍ لكتب الطبّ ويترك مراجعة الأطبّاء.

إنّ المتأمّل من أهل الاختصاص في هٰذه الرواية يجد أنّها في غاية الوهن والضعف، فالسند المذكور يحتوي على من يُطلق عليهم (المجاهيل)، وهم الّذين لم يرد لهم ذكرٌ في كتب الرجال، فلم يمدحوا ولم يقدحوا.

وضعف السند يبدأ من عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل؛ إذ لا مشكلة في قوله (جماعة)؛ لأنّ الجماعة ثقاتٌ بلا إشكالٍ، وكذا (الحسين بن علي بن سفيان البزوفريّ) وهو من أجلّة الأصحاب؛ إذ قال عنه النجاشيّ «**شيخٌ، ثقةٌ، جليلٌ من أصحابنا**»[1].

أمّا أوّل المجاهيل عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل، فمشكلته أنّه لم يتمّ ذكره في كتب الرجال لا بمدحٍ ولا قدحٍ. ولقد ركّز جماعةُ المدعي على هٰذه الشخصيّة، وحاولوا أن يجدوا لهم مخرجًا من هٰذا الانسداد

1ـ النجاشيّ، أبو العباس أحمد بن عليٍّ، أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشيّ)، ص 68.

العلميّ الرجاليّ، فعدّوا وصف (العدل) الّذي جاء في نهاية اسمه صفة مدحٍ له.

وتحقيق حاله هو أن نقول: إنّ هٰذه المفردة قد تكون ضمن اسمه الكامل، أمّا احتمال كون وصف العدل توثيقًا فليس دقيقًا؛ لأنّ المتعارف والمشهور عند ذكر الرواة في سلسلة السند أنّ لا تذكر الأوصاف، بل تذكر الأسماء كما في باقي أفراد سند رواية الوصيّة، إذ وردت أسماؤهم جميعًا خاليةً من التوصيف، فذكر هٰذا بخصوصه على نحو التوصيف خلاف الظاهر.

هٰذا مضافًا إلى أنّه إذا ذكر التوصيف فإنّه يرد في أوّل السند، ويعبّر عنه بالثقة عادةً فيقال مثلًا: عن الثقة محمّد بن العبّاس بن مروان[1] وهٰكذا، بالإضافة إلى أنّ العدل لو كان وصفًا لهٰذا الراوي لنصّ عليه الرجاليّون في كتبهم، ولما كان من المجاهيل، في حين أنّهم لم يذكروه في كتبهم، بل إنّ الشيخ الطوسيّ نفسه لم يذكره في رجاله، مع أنّه هو الّذي نعته بذٰلك حسب ما يدّعون!

1ـ راجع: المجلسيّ، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 14، ص182؛ ابن طاووس، رضيّ الدين عليٌّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسسة دار الكتاب (الجزائريّ)، الطبعة الأولى، ربيع الثاني 1413 هـ.

وعلى فرض كون تعبير (العدل) صفة مدحٍ، فهـو مجـرّد احتمـالٍ فقط لا يمكن الجزم به إلّا مع القرينة القطعيّـة[1]. ومـع كونـه مجـرّد احتمالٍ يكون هٰذا اللفظ مجملًا يدور أمره بين أن يكون صفة مدحٍ أو لقبًا لصاحبه؛ ولذلك لا يحتجّ به لكلّ واحدٍ من هٰذين الاحتمالين.

وعلى فرض التسليم بكونـه وصـفًا فمـع ذٰلـك لا يمكـن الأخـذ بالرواية لوجود الإشكال في باقي رواة السند.

وأمّا الراوي الآخر ـ وهو عليّ بن الحسين ـ فهو مشتركٌ بين الثقة وغيره، فعلى مدّعي صحّة السـند أن يمـيّز المقصـود بـه حـتّى يصـحّ الاستناد إليه.

وأمّا أحمد بن محمّد بن الخليل وجعفر بن أحمد المصريّ والحسـن بن عليٍّ ووالده (عليّ بن بيان بن سـيّابة المصـريّ) فهـم مهملـون في كتب الرجال لم يتمّ ذكرهم.

وبذٰلك ننتهي إلى أنّ أكثر رواة هٰذه الروايـة مجاهيـل ومهملـون، فالرواية ساقطةٌ عن الاعتبار من ناحية السند، ولا يمكـن الاعتمـاد عليها.

1ـ إنّ مصطلح (القرينة القطعيّة) يدلّ على وجود ما يشير إلى معنى محـدّدٍ عنـد الشكّ والاحتمال بين عدّة معاني أو احتمالاتٍ.

دلالة الرواية

يمكن الإشارة إلى ضعف الرواية من خلال عدم قبول العلماء من أهل الخبرة بهٰذه الرواية؛ لغرابتها ومخالفة المشهور لها، كالحرّ العامليّ حيث قال: «حديث الاثني عشر بعد الاثني عشر: اعلم أنّه قد ورد هٰذا المضمون في بعض الأخبار، وهو لا يخلو من غرابةٍ وإشكالٍ، ولم يتعرّض له أصحابنا إلّا النادر منهم على ما يحضرني الآن، ولا يمكن اعتقاده جزمًا قطعًا؛ لأنّ ما ورد بذٰلك لم يصل إلى حدّ اليقين، بل تجويزه احتمالًا على وجه الإمكان مشكلٌ؛ لما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ من كثرة معارضه»[1].

وكذٰلك نجد العلّامة المجلسيّ يرد أمثال هٰذه الروايات ويقول: «هٰذه الأخبار مخالفةٌ للمشهور، وطريق التأويل أحد وجهين:

أن يكون المراد بالاثني عشر مهديًّا أنّ النبيّ ﷺ وسائر الأئمّة سوى القائم عليه السلام بأن يكون ملكهم بعد القائم عليه السلام، وقد سبق أن الحسن بن سليمان أوّلها بجميع الأئمّة، وقال برجعة القائم عليه السلام، وبه أيضًا يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة الّتي وردت في مدّة ملكه عليه السلام.

1ـ العامليّ، محمّد بن الحسن، الفوائد الطوسيّة، ص 115.

أن يكون هٰؤلاء المهديّون من أوصياء القائم، هادين للخلق في زمن سائر الأئمّة الّذين رجعوا؛ لئلّا يخلو الزمان من حجّةٍ، وإن كان أوصياء الأنبياء والأئمّة أيضًا حججًا، والله ـ تعالى – يعلم»[1].

أي أنّ أقصى ما يمكن أن يقال إنّ هٰؤلاء المهديّين ما هم إلّا قادةٌ كبارٌ بلغوا مراحل عاليةً في تهذيب أنفسهم وفهم دينهم؛ فاستحقّوا أن يكونوا هداةً للأمّة بعد أهل البيت عليهم السلام.

وعليه فالرواية إذا خالفت المشهور يعرض عنها تمسّكًا بقول الإمام الباقر عليه السلام عندما سئل عن الخبرين المتعارضين المرويين عنهم عليهم السلام فقال: «خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذّ النادر»[2].

ملاحظاتٌ حول تطبيق الرواية على المدّعي

بالإضافة إلى المشكلة السنديّة والدلاليّة العامّة في الرواية، فإنّ هناك مشاكل أخرى في تطبيق هٰذه الرواية على المدّعي، ومن أهمّها:

أوّلًا: الرواية أشارت إلى أنّ المهديّين يجيئون بعد وفاة الإمام المهديّ عليه السلام، أمّا مدّعي اليمانيّة فقد جاء قبل ظهور الإمام[1]، هٰذا

1ـ المجلسيّ، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 53، ص 149.

2ـ العامليّ، محمّد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج 1، ص 157.

مضافًا إلى اضطراب المدّعي وتخبّطه في دعواه، فهو يدّعي من جهةٍ أنّه مبعوث الإمام، ومن جهةٍ أخرى يدّعي أنّه وصيّه، وهٰذان الأمران لا يجتمعان؛ لأنّ المبعوث سابقٌ أو مقارنٌ، والوصيّ لاحقٌ!

ثانيًا: أكّدت بعض الروايات أنّ الإمام الحسين عليه السلام هو الّذي يتسلّم مهامّ قيادة الأمّة بعد وفاة الإمام الحجّة عليه السلام ، وليس أولاد الإمام الحجّة عليه السلام ، منها ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «فإذا استقرّت المعرفة في قلوب المؤمنين أنّه الحسين، جاء الحجّة الموت، فيكون الّذي يغسّله ويكفّنه ويحنّطه ويلحده في حفرته الحسين بن عليّ، ولا يلي الوصيّ إلّا الوصيّ»[2].

ثالثًا: أنّ هناك بعض الروايات توضّح أن لا عقب للإمام المهديّ حين وفاته، فالإمام الرضا عليه السلام يذكّر السائل بشيءٍ يبدو من خلال الرواية أنّه معروفٌ بين شيعتهم، بأنّ كلّ إمامٍ يكون له عقبٌ إلّا آخرهم، وأنّ الإمام الحسين عليه السلام هو الّذي يتولّى تجهيزه وخلافته.

1ـ انظر: الخباز، ضياء، المهدويّة الخاتمة، ج 2، ص 96.

2ـ الكافي، الكليني، ج8, ص 206.

فعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ قَالَ: «دَخَلَ عَلِيُّ بْـنُ أَبِي حَمْـزَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام فَقَـالَ لَهُ: أَنْـتَ إِمَـامٌ؟ قَـالَ: نَعَـمْ، فَقَـالَ لَهُ إِنِّي سَمِعْتُ جَدَّكَ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَقُـولُ: لَا يَكُـونُ الْإِمَـامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِـبٌ، فَقَـالَ: أَنَسِـيتَ يَـا شَـيْخُ أَوْ تَنَاسَـيْتَ؟ لَـيْسَ هٰكَـذَا قَـالَ جَعْفَرٌ عليه السلام، إِنَّمَا قَالَ جَعْفَرٌ عليه السلام لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِـبٌ إِلَّا الْإِمَامُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَيْهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَـلِيٍّ عليه السلام، فَإِنَّـهُ لَا عَقِـبَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هٰكَذَا سَمِعْتُ جَدَّكَ يَقُولُ»[1].

رابعًـا: أنّ الروايـة تـنصّ على تسـليم الوصـيّة مـن قبـل الإمـام المهديّ عليه السلام إلى ابنه عنـد موتـه، فـإذا سـلّمها كان التكليـف على الناس باتّباعه، وأمّا قبل التسليم فالأمّة غير مكلّفةٍ باتّباعـه، حـتّى على فرض معرفته وثبوت بنوّته له عليه السلام ، فضـلًا عـن القطـع بعـدم ثبوت بنوّته كما هو شـأن مـدّعي البنـوّة، هٰـذا مضـافًا إلى أنّ بنـوّة ابنه عجل الله تعالى فرجه الشريف إمّا تثبت عن طريق الإمام عليه السلام نفسه إذا عرّفه للأمّة، أو أقرّه على دعواه البنوّة، أو كانت بنوّته ثابتةً بالشهرة والتسـالم وعـدم إنكار الإمام، كمـا هـو الشـأن في انتسـاب النـاس لآبـائهم بشـكلٍ

1ـ الغيبة، الطوسي، ص224.

طبيعيٍّ، والمدّعي للبنوّة اليـوم لـم تثبـت بنوّتـه بأحـد هٰـذه الأمـور المتعارفة، ولا يملك إلّا الادّعاء لا غير؛ ولذٰلك فعليه أن يصبر حتّى يظهر الإمام ﷻ ويوصي له، فيكلّف الناس آنذاك باتّباعه، أمّا قبـل فعليّة الوصيّة فـلا تكليـف باتّباعـه كمـا هـو مقتضـى الوصـيّة، فالوصيّة تثبت خلاف دعوى مدّعيها، فهي عليه لا له.

خامسًا: أنّه قد ورد في الرواية أنّ ابن الإمام له ثلاثة أسماءٍ، وأمّـا المدّعي فله اسمٌ واحدٌ فقط، كمـا أنّ اسـم أبيـه لا يطـابق اسـم أبي الإمام، مضافًا إلى أنّ مجرّد التطابق الاسميّ لا يكفي لإثبات المـدّعى، وإلّا لانفتح الباب لكلّ مدّعٍ إذا طابق اسم صاحب الوصيّة، بل لا بدّ من ثبوت بنوّته بالقطع واليقين كما في سائر المـوارد، سـيّما في مثـل هٰذه القضايا الّتي يترتّب عليها أمر الدين.

سادسًـا: أنّ المشكلة في عصرنا هي غيبـة الإمـام ﷻ، بحيـث لا يمكن الوصول إليه، فإذا كان المبعوث عنه غائبًا مختفيًا أيضًـا مثلـه، ولا يعرف مكانه إلّا خاصّته، بل لا يعلم أنّه حيٌّ أو ميّتٌ فلـم يُنتفـع حينئذٍ من وجوده للأمّة، ولم تحصل الغاية من بعثته، فالمبعوث لا بدّ أن يكون ممثّلًا عمّن بعثه ويراه المبعوث إليه، ويلتقي به ويتأكّد مـن صحّة دعواه، وإلّا لانتفت الحكمة من بعثته سيّما مع طول الغيبـة،

هٰذا على فرض بقائه حيًّا بامتداد الغيبة، ولا يقاس أمره على إيماننا بالإمام الغائب عجّل الله تعالى فرجه الشريف؛ لأنّ أمامته عليه السلام ثابتةٌ لنا بالدليل القطعيّ فلا تضرّ بغيبته الّتي لها وجوهٌ من الحكمة نصّت عليها الروايات.

ضرورة تحصين الأمّة

من الضروريّ لشبابنا وأجيالنا الصاعدة وكلّ قطّاعات مجتمعنا أن تتسلّح بالوعي والثقافة الدينيّة اللازمة، وأن ترفع من مستوى المناعة الفكريّة لصدّ الشبهات والتيّارات الوافدة، فإنّ أمر الدين والمعتقد لا يدانيهما شيءٌ في الأهمّيّة؛ ولذا ورد في الدعاء: «اللّٰهمّ لا تجعل مصيبتنا في ديننا»[1]؛ فلا بدّ للناس ـ سيّما الشباب ـ من اتّخاذ ثلاث خطواتٍ لتحصين أنفسهم من الانزلاق الفكريّ والعقديّ:

1ـ مقطعٌ من دعاءٍ روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله: «اللّٰهمّ اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلّغنا به جنّتك، ومن اليقين ما يهوّن به علينا مصيبات الدنيا، ومتّعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوّتنا ما أحييتنا، واجعله (واجعلها) الوارث منّا، واجعل ثأرنا على من ظلمتنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همّنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلّط علينا من لا يرحمنا». [الأحسائيّ، ابن أبي جمهورٍ، عوالي اللئالي، ج1، ص159]

الخطوة الأولى: رفع المستوى الثقافيّ والوعي الفكريّ فيما يرتبط بالقضيّة المهدويّة من خلال المطالعة التحقيقيّة.

الخطوة الثانية: رفع القدرة على تحليل الأفكار وكشف المزيّف منها، وذٰلك لا يكون إلّا من خلال تنظيم عمليّة التفكير؛ إذ إنّ التفكير نوعان: التفكير المنضبط والمنظّم، والتفكير الفوضويّ والعشوائيّ، وهٰذا ما يحتاج إلى دراسةٍ أو مشاركةٍ في دوراتٍ من قبل متخصّصين في الجانب الفكريّ.

الخطوة الثالثة: ينبغي على المؤمن طبقًا لمدرسة أهل البيت عليهم السلام الرجوع لمن نصّبهم الإمام عليه السلام نوّابًا له في زمن الغيبة الكبرى، وهم مراجع التقليد وحكّام الشرع، فهم المأمن من الوقوع في مخالفة الشريعة، والشيعة منذ بدء الغيبة الكبرى وإلى اليوم يرجعون في أمورهم الفرديّة والجماعيّة إلى مراجع التقليد، فهم المأمن والملاذ في كلّ ما يطرأ على الأمّة من فتنٍ ومستجدّاتٍ، وهٰذا ما حفظ كيانهم من الضياع والتيه في مسارب وتيّاراتٍ مختلفةٍ، والقضيّة المهدويّة تمسّ شغاف قلب الدين لخطورتها وأهمّيّتها؛ فلا بدّ من الرجوع للعلماء الأفذاذ ومراجع التقليد، والانتهال من نمير علومهم، والاستضاءة بتوجيهاتهم فيما يطرح في الساحة من أمورٍ تخصّ هٰذا الموضوع.

ولقد أكّد أهل البيت عليهم السلام على هٰذا الدور المهمّ من خلال سيرتهم وأحاديثهم، لا سيّما الإمامين العسكريّين عليهما السلام من أجل تمهيد ذهنيّة الأمّة على مسألة القيادة المعصومة الغائبة.

فهناك رواياتٌ كثيرةٌ تحثّ المؤمنين على الرجوع إلى أهل العلم، نذكر رواية «العلماء ورثة الأنبياء»[1] نموذجًا، أو ما جاء عن الإمام العسكريّ عليه السلام: «فأمّا من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه، حافظًا لدينه، مخالفًا لهواه، مطيعًا لأمر مولاه، فللعوامّ أن يقلّدوه»[2].

وهي رواياتٌ واضحة الدلالة على ضرورة اتّباع العلماء الّذين تتوفّر فيهم الجوانب العلميّة والعمليّة.

بالإضافة إلى الوجدان الداعي إلى الرجوع إلى أهل الخبرة في كلّ علمٍ أو فنٍّ أو صناعةٍ، وأهل الخبرة والدراية في الأمور الدينيّة هم العلماء الأتقياء العاملون الربّانيّون الّذين تطمئنّ النفس في الركون إليهم، ولا سيّما في أيّام الفتن؛ ولذٰلك فلا داعي للعجلة فيما يخصّ الدين ولا بدّ من التروّي حتّى يتبيّن الحقّ من الباطل.

1ـ الكلينيّ، محمّد بن يعقوب، الكافي، ج 1، ص 34.

2ـ الطبرسيّ، أحمد بن عليٍّ، الاحتجاج، ج 2، ص 263.

وهنا يجدر الالتفات إلى مسألةٍ، وهي أنّه عندما تبتدع دعوةٌ معيّنةٌ وتريد أن تحرف الناس، فلا بدّ من الوقوف ضدّها وعدم السكوت عليها، ولٰكنّ المؤسف أنّ هناك رأيًا ينتشر في الأوساط مفاده البناء على ترك صاحب البدعة وشأنه وجماعته؛ لأنّه سرعان ما تنتهي دعوته، مع أنّ الواقع والتاريخ يكذّب هٰذا الرأي، فهٰذه الأديان المبتدعة تملأ الأرض منذ آلاف السنين، ودعوة النميريّ مثالٌ واضحٌ على ما نقول؛ إذ لا تزال دعوته مستمرّةً بين بعض الشعوب حتّى اللحظة.

ولا بدّ من تذكير القارئ الكريم أن يتنبّه للمدّعيات الكثيرة في الساحة، ويضع كلّ دعوةٍ في ميزان العقل والمنطق، وأن لا ينساق في ركاب الرجال، فلا يعرف الحقّ بالرجال[1]، وأن لا تغرّه الظواهر والمزيّنات الخارجيّة والشهرات الكاذبة والخادعة.

1ـ قال الحارث بن حوطٍ الليثيّ لعليٍّ عليه السلام: «أترى أنّ طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطلٍ؟ فقال عليٌّ: يا حارث أنت ملبوسٌ عليك، إنّ الحقّ والباطل لا يعرفان بأقدار الرجال، وبإعمال الظنّ، اعرف الحقّ تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف أهله». [أنساب الأشراف، البلاذريّ، ج 2، ص239]

الخاتمة

أوّلًا: توصّلنا بما لا مجال للشكّ فيه أنّ القضيّة المهدويّة من أكثر القضايا عرضةً للانتهاك والاستغلال على مدى التاريخ، وشهدت أدعياء كثرًا في الغيبتين، وسوف لا يتوقّف هٰذا التزوير طالما نعيش صراع الحقّ والباطل إلى ظهور صاحب العصر أرواحنا له الفداء.

ثانيًا: أنّ هٰؤلاء الأدعياء يتوسّلون بالخرافة والكذب في الدعوة لأنفسهم، وقد ذكرنا نماذج منهم في عصر الغيبة الصغرى، كالشريعيّ وابن أبي عزاقر وآخرين.

وقد ظهر لدينا في عصر الغيبة الكبرى أدعياء، ولٰكن تعمّدنا عدم ذكرهم كلّهم وركّزنا البحث على المدّعي المعروف باليمانيّ.

ثالثًا: يعتمد المدّعي وجماعته على وسائل خرافيّةٍ أيضًا لنشر دعوته، وهي (ادّعاء المعاجز، الاستخارة، الأحلام)، وكذٰلك الاستدلال بالروايات الضعيفة والغريبة وحرف الروايات عن ظاهرها.

رابعًا: أنّ هٰذه الوسائل المدّعاة ليست من الأدوات المعرفيّة في إثبات العقيدة والاستدلال عليها.

خامسًـا: ذكرنـا نموذجًـا روائيًّـا ليكـون مثـالًا على اسـتدلالهم بالروايات الضعيفة والغريبة، وهي الرواية الّتي يطلقون عليها رواية الوصيّة، وقمنا ببيان حقيقتها وأنّها ضعيفةٌ سندًا ودلالةً.

سادسًا: تمّ التأكيد على ضرورة رجوع الناس عامّةً إلى علماء الأمّة من الصائنين لأنفسهم المخالفين لهواهم.

سـابعًا: أشرنا إلى ضرورة التصدّي للظواهر الفكريّة المنحرفة من قبل المعنيّين ووأد الفتن في رحمها.

المصادر

1. ابن حجر الهيتميّ، أحمد، الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركيّ وكامل محمد الخراط، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، مقدّمة ابن خلدون، تصحيح أبي عبد الله السعيد المندوه، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2010، بيروت – لبنان.
3. ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم ـ إيران، الطبعة الثانية، 1404 هـ.
4. ابن طاووس، رضيّ الدين عليّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسّسة دار الكتاب (الجزائري)، الطبعة الأولى، ربيعٌ الثاني 1413 هـ.
5. ابن عربيٍّ، الفتوحات المكّيّة، دار صادر، بيروت – لبنان.
6. ابن ماجة، عبدالله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

7. أبو رغيف، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانية، إصدارات أنصار الإمام المهدي، العدد (178)، الطبعة الأولى، 1434هـ.

8. الأحسائيّ، ابن أبي جمهورٍ، عوالي اللئالي، ج 1، ص 159، تقديم: شهاب الدين المرعشيّ، تحقيق: مجتبى الحسينيّ، الطبعة الأولى ، مطبعة سيّد الشهداء – قمّ، 1983 م.

9. الأخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الاصول، تحقيق: مؤسسة ال آلبيت عليهم السلام لاحياء التراث، الطبعة الاولى، قم، 1409.

10. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ودار المعارف بمصر، 1959م.

11. الراونديّ، قطب الدين، الخرائج والجرائح، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ ـ قمّ المقدّسة، الطبعة الأولى، 1409 هـ.

12. الطبرسيّ، أحمد بن عليٍّ، الاحتجاج، توثيقات وملاحظات: محمدباقر الخرسان، مطابع النعمان ـ النجف الأشرف، 1966.

13. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّيّ)، تصحيح وتعليق: ميرداماد الاسترباذي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، 1404 هـ، قم.

14. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسّسة البعثة، دار الثقافة ـ قم، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

15. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، تصحيح: عباد الله الطهراني، علي أحمد الناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة ـ قم المشرفة، الطبعة الثالثة، 1425هـ.

16. العاملي، حسن محمد مكي، الإلهيّات، تقرير بحث الشيخ جعفر سبحاني، الدار الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، 1989 م.

17. العاملي، حسن محمد مكي، نظريّة المعرفة، محاضرات الشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، 1424هـ.

18. العامليّ، محمد بن الحسن الحرّ، الفوائد الطوسيّة، حقّقه وعلّق عليه: مهدي اللاجوردي، محمد درودي، قمّ ـ إيران، 1403هـ.

19. العامليّ، محمّد بن الحسن الحرّ، وسائل الشيعة، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قمّ، الطبعة الثانية، 1414هـ.

20. العقيلي، ناظم، البلاغ المبين – الحلقة الثانية – (الرؤيا حجّةٌ)، موقع السيّد أحمد الحسن وصيّ ورسول الإمام المهديّ عجّل الله تعالى فرجه الشريف واليمانيّ الموعود (كذا).

21. العقيلي، ناظم، لعلّكم تهتدون، إصدارات أنصار الإمام المهديّ عجّل الله تعالى فرجه الشريف، العدد (55)، الطبعة الأولى، 29 صفر 1428هـ.

22. الكلينيّ، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران، الطبعة الخامسة، 1984.

23. المجلسيّ، محمّدباقر، بحار الأنوار، تحقيق: محمدباقر البهبودي، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت، الطبعة الثالثة المصحّحة، 1983.

24. المصري، أيمن، أصول المعرفة والمنهج العقليّ، المركز الثقافيّ العربيّ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء – المغرب، بيروت – لبنان، 2010 م.

25. المغربي، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، إصدارات أنصار الإمام المهديّ، العدد (180)، الطبعة الأولى، 1434 هـ.

26. النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقي ﵀، تحقيق: رحمة الله الاراكي، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة، 1406 هـ.

27. النجاشيّ، أبو العبّاس أحمد بن عليٍّ، أسماء مصنّفي الشيعة، (رجال النجاشيّ)، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقمّ المشرّفة.

28. http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra

29. https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg

المحتويات